

# نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

## تخفيض توقعات النمو العالمي رغم انخفاض أسعار النفط وزيادة سرعة النمو في الولايات المتحدة

نشرة الصندوق الإلكترونية

٢٠ يناير ٢٠١٥



صهاريج تخزين النفط، مدينة هامبرغ الألمانية. ويشير تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن تراجع أسعار النفط يحقق مكسبا صافيا للاقتصاد العالمي، لكنه لا يكفي لتعويض ضعف الاستثمار (الصورة: Christian Charisius/Reuters/Corbis)

- من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٣,٥% في عام ٢٠١٥، بانخفاض قدره ٠,٣% عن التنبؤات السابقة
- العوامل السلبية توازن المكاسب الصافية المحققة من هبوط أسعار النفط وتطغى عليها
- توازنت المخاطر التي يتعرض لها النمو العالمي بفضل تحسن الاحتمالات المتوقعة لانخفاض أسعار النفط

حتى مع الهبوط الحاد لأسعار النفط - والذي يمثل مكسبا صافيا للنمو العالمي - لا تزال آفاق الاقتصاد العالمي محدودة، يثقلها وجود ضعف أساسي في مجالات أخرى، طبقا لآخر عدد من تقارير [مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي](#).

فمن المتوقع أن يحقق النمو العالمي ارتفاعا متوسطا في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، من ٣,٣% في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٥% في ٢٠١٥ و ٣,٧% في ٢٠١٦ (انظر الجدول)، بانخفاض قدره ٠,٣% في توقعات العامين مقارنة بعدد [أكتوبر ٢٠١٤](#) من تقرير [آفاق الاقتصاد العالمي](#).

ويقول التقرير إن التطورات الأخيرة، التي أثرت على البلدان المختلفة بطرق مختلفة، حددت شكل الاقتصاد العالمي منذ صدور عدد أكتوبر من هذا التقرير. وهناك عوامل سلبية مزمعة، بما في ذلك تركبات الأزمة المتبقية وانخفاض النمو الممكن في كثير من البلدان، وازنت العوامل الجديدة الداعمة للنمو - وهي [انخفاض أسعار النفط](#)، إلى جانب انخفاض سعر اليورو والين - وطمغت عليها.

وفي هذا الصدد، يقول السيد أوليفييه بلانشار، مستشار الصندوق الاقتصادي ومدير إدارة البحوث: "على مستوى البلدان، هناك تيارات متقاطعة ترسم صورة معقدة. فهي تعني أخبارا سارة للبلدان المستوردة للنفط، وأخبارا سيئة للبلدان المصدرة له. أخبار سارة للبلدان المستوردة للسلع الأولية، وأخبار سيئة للبلدان المصدرة لها. نضال مستمر بالنسبة للبلدان التي تركزت فيها الأزمة نوبيا باقية، وغير ذلك بالنسبة للبلدان الأخرى. أخبار سارة للبلدان الأكثر ارتباطا باليورو والين، وأخبار سيئة للبلدان الأكثر ارتباطا بالدولار."

## تيارات متقاطعة في الاقتصاد العالمي

في الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع أن يرتفع النمو إلى ٢,٤% في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ومع هذه الآفاق التي لم يطرأ عليها تغيير يُذكر، هناك تفاوت متزايد بين الولايات المتحدة من ناحية، ومنطقة اليورو واليابان من ناحية أخرى.

فبالنسبة لعام ٢٠١٥، تم تخفيض النمو الاقتصادي المتوقع للولايات المتحدة إلى ٣,٦%، الأمر الذي يرجع في الأساس إلى زيادة قوة الطلب المحلي الخاص. ويؤدي انخفاض أسعار النفط إلى زيادة الدخل الحقيقية وتحسين مزاج المستهلكين، وهناك دعم مستمر تقدمه السياسة النقدية التيسيرية، رغم الارتفاع التدريجي المتوقع في أسعار الفائدة. وفي المقابل، يمثل ضعف آفاق الاستثمار عبئا على آفاق النمو المتوقعة لمنطقة اليورو، التي خُفِّضت إلى ١,٢%، رغم الدعم المستمر من انخفاض أسعار النفط، وزيادة تيسير السياسة النقدية، واعتماد موقف أكثر حيادا لسياسة المالية العامة، وانخفاض سعر صرف اليورو مؤخرا. وفي **اليابان**، حيث انتقل الاقتصاد إلى حالة من الركود بالمعنى الفني في الربع الثالث من عام ٢٠١٤، تم تخفيض التوقعات الموضوعية للنمو إلى ٠,٦%. ومن المتوقع أن يتحسن النمو في ٢٠١٥-٢٠١٦ بفضل استجابات السياسة ذات الصلة، إلى جانب الدفعة المستمدة من أسعار النفط وانخفاض سعر الين.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يظل النمو مستقرا إلى حد كبير عند مستوى ٤,٣% في عام ٢٠١٥ ثم يرتفع إلى ٤,٧% في عام ٢٠١٦ - وهو معدل أضعف من المتوقع في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تفسر هذا التخفيض للتوقعات:

- أولا، تم تخفيض تنبؤات النمو في **الصين** إلى أقل من ٧%، حيث تباطأ نمو الاستثمار ومن المتوقع أن يزداد اعتدالا. ويُتوقع من السلطات حاليا زيادة التركيز على تقليص مواطن الضعف الناشئة عن سرعة النمو الائتماني والاستثماري مؤخرا ومن ثم تفترض التنبؤات استجابة أقل من السياسات إزاء الاعتدال المتوقع. غير أن انخفاض النمو يؤثر على بقية بلدان آسيا.
- ثانيا، اشتد ضعف آفاق الاقتصاد في **روسيا**، حيث يتوقع أن يبلغ النمو -٣% في عام ٢٠١٥، نتيجة لتأثر الاقتصاد بالانخفاض الحاد في أسعار النفط وزيادة التوترات الجغرافية-السياسية.
- ثالثا، في كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية، أصبح تعافي النمو المتوقع في البلدان المصدرة للسلع الأولية أكثر ضعفا أو تأخرا مما ورد في توقعات أكتوبر ٢٠١٤، حيث يتوقع الآن أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط وغيره من السلع الأولية على معدلات التبادل التجاري والدخول الحقيقية أشد وطأة على النمو في المدى المتوسط. وفي كثير من البلدان المستوردة للنفط، يُلاحظ أن الدفعة المستمدة من انخفاض أسعار النفط أقل مما هي عليه في الاقتصادات المتقدمة، حيث تُراكم الحكومات مزيدا من المكاسب الاستثنائية ذات الصلة (في شكل دعم أقل للطاقة، على سبيل المثال).

## المخاطر التي تهدد التعافي

أصبح توزيع المخاطر التي تهدد النمو العالمي أكثر توازناً مما كان عليه في أكتوبر الماضي، حسبما يشير تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. فعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يتيح انخفاض أسعار النفط دفعة أكبر مما ورد في الافتراضات السابقة. ومن المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على الآفاق المتوقعة إمكانية حدوث تحولات في مزاج الأسواق المالية العالمية ودرجة تقلبها، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة. لكن تحولا قد طرأ على تعرض اقتصادات الأسواق الصاعدة لهذه المخاطر مع الهبوط الحاد لأسعار النفط. فقد زاد تعرض البلدان المصدرة للنفط مع زيادة مواطن الضعف في الحسابات الخارجية والميزانيات العمومية، بينما تعرض البلدان المستوردة للنفط التي حققت مكاسب استثنائية وفرت لها المزيد من الهوامش الوقائية.

## أولويات السياسة

مع زيادة ضعف النمو العالمي المتوقع للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، يتأكد أن أولوية السياسات في معظم الاقتصادات هي رفع النمو الفعلي والممكن، حسبما يشدد تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ويعني هذا إعطاء دفعة مؤثرة للإصلاحات الهيكلية في كل البلدان، رغم اختلاف أولويات السياسة الاقتصادية الكلية في كل منها.

وتعتبر الدفعة التي يتلقاها الطلب من انخفاض أسعار النفط أمراً جديراً بالترحيب في معظم الاقتصادات المتقدمة. غير أن من شأنها تخفيض التضخم أيضاً، مما يمكن أن يساهم في زيادة انخفاض توقعات التضخم، ومن ثم تزداد مخاطر الانكماش. ولذلك، يجب أن تحتفظ السياسة النقدية بموقفها التيسيري لمنع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وهو ما يشمل استخدام طرق أخرى إذا تعذر إجراء المزيد من الخفض لأسعار الفائدة الرسمية. وفي بعض الاقتصادات، توجد مبررات قوية لزيادة الاستثمار في البنية التحتية.

وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة، لا يزال مجال دعم النمو محدوداً أمام سياسات الاقتصاد الكلي. لكن انخفاض أسعار النفط سيخفف الضغوط التضخمية ويقلص مواطن الضعف الخارجية، مما يسمح للبنوك المركزية بأن تؤخر رفع أسعار الفائدة الرسمية.

وهناك صدمات أكبر بالنسبة لحجم الاقتصاد تتعرض لها البلدان المصدرة للنفط التي عادة ما تشكل إيرادات النفط نسبة كبيرة من إيرادات مالياتها العامة. وتستطيع البلدان التي راكمت أرصدة كبيرة عند ارتفاع الأسعار في السابق أن تسمح بزيادة عجز مالياتها العامة أو تسحب من هذه الأرصدة حتى تتمكن من تطويع الإنفاق العام لانخفاض الأسعار على نحو أكثر تدرجاً. ويمكن لبلدان أخرى أن تلجأ إلى السماح بانخفاض كبير في سعر الصرف لتخفيف أثر الصدمة على اقتصاداتها.

كذلك يتيح انخفاض أسعار النفط فرصة لإصلاح دعم الطاقة وضرائبها في كل من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط. وينبغي استخدام الموارد التي يوفرها إلغاء الدعم المعمم للطاقة في البلدان المستوردة للنفط في زيادة التحويلات الموجهة لحماية الفقراء، وتخفيض عجز الموازنة حيثما وجد، وزيادة البنية التحتية العامة إذا كانت الظروف ملائمة.

## روابط ذات صلة:

[طالع تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي](#)

[شاهد فيديو بالانشار](#)

[بث صوتي لمقابلة شخصية مع السيد بالانشار](#)

[بيانات تصويرية تفاعلية](#)

[تدوينة: سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا](#)

[كلمة السيدة لاغارد](#)

[الصندوق يهدف إلى إعطاء دفعة البداية للنمو](#)

## أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

تم تخفيض التوقعات المقدرة للنمو العالمي بالرغم من تراجع أسعار النفط وزيادة سرعة النمو في الولايات المتحدة.

(التغير %)

الفرق عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	توقعات		٢٠١٦		٢٠١٣	
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
	٠,٣-	٠,٣-	٣,٧	٣,٥	٣,٣	٣,٣
	٠,٠	٠,١	٢,٤	٢,٤	١,٨	١,٣
	٠,٣	٠,٥	٣,٣	٣,٦	٢,٤	٢,٢
	٠,٣-	٠,٢-	١,٤	١,٢	٠,٨	٠,٥-
	٠,٣-	٠,٢-	١,٥	١,٣	١,٥	٠,٢
	٠,٢-	٠,١-	١,٣	٠,٩	٠,٤	٠,٣
	٠,٥-	٠,٥-	٠,٨	٠,٤	٠,٤-	١,٩-
	٠,٠	٠,٣	١,٨	٢,٠	١,٤	١,٢-
	٠,١-	٠,٢-	٠,٨	٠,٦	٠,١	١,٦
	٠,١-	٠,٠	٢,٤	٢,٧	٢,٦	١,٧
	٠,٣-	٠,١-	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,٠
	٠,١-	٠,٢-	٣,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٢
	٠,٥-	٠,٦-	٤,٧	٤,٣	٤,٤	٤,٧
	١,٧-	٢,٩-	٠,٨	١,٤-	٠,٩	٢,٢
	٢,٥-	٣,٥-	١,٠-	٣,٠-	٠,٦	١,٣
	٠,٢-	١,٦-	٤,٤	٢,٤	١,٥	٤,٣
	٠,٣-	٠,٢-	٦,٢	٦,٤	٦,٥	٦,٦
	٠,٥-	٠,٣-	٦,٣	٦,٨	٧,٤	٧,٨
	٠,٠	٠,١-	٦,٥	٦,٣	٥,٨	٥,٠
	٠,١-	٠,٢-	٥,٣	٥,٢	٤,٥	٥,٢
	٠,٢-	٠,١	٣,١	٢,٩	٢,٧	٢,٨
	٠,٥-	٠,٩-	٢,٣	١,٣	١,٢	٢,٨
	٠,٧-	١,١-	١,٥	٠,٣	٠,١	٢,٥
	٠,٣-	٠,٣-	٣,٥	٣,٢	٢,١	١,٤
	٠,٥-	٠,٦-	٣,٩	٣,٣	٢,٨	٢,٢
	١,٧-	١,٦-	٢,٧	٢,٨	٣,٦	٢,٧
	٠,٨-	٠,٩-	٥,٢	٤,٩	٤,٨	٥,٢
	٢,٠-	٢,٥-	٥,٢	٤,٨	٦,١	٥,٤
	٠,٣-	٠,٢-	٢,٥	٢,١	١,٤	٢,٢

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٥.

<sup>١</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وقبيلت نام.